﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَآءُ فَلْيَأْتُواْ بِشُرَكَآئِهِمْ إِن كَانُواْ صَٰدِقِينَ ﴿٤١﴾﴾ [القلم: 41]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قبلَها:

المُجرمونَ لكلِّ مَعاييرِ الحُكم فاقِدونَ

لمّا فنَّد اللّهُ تعالى دَعواهُم بحقِّ التَّخيُّر في الجزاءِ الأوفَر على فَرَضِ وُقوعِ النُّشور بالدَّليل العقليِّ والنَّقليِّ، ومنحَهُم الأيمان المُؤكِّدة على صحَّة كلامِهم، وسلبَهم المُتصدّي الزَّعيمَ المتولّيَ إنفاذَ ذلك الحُكم؛ ناسَبَ أنْ يَنفيَ عنهُم الشَّريكَ المُساعِدَ الَّذي يوافقُهم في مَطلَبهم، ويَنصُرُهم عندَ إرادةِ إنجازِهِ وتحقيقِهِ يومَ القيامةِ، قال الهرريُّ: "كما ليسَ لهم دليلٌ عقليٌّ في إثباتِ هذا المَذهب، وهو التَّسويةُ بينَ المُحسِن والمُسيءِ، ولا دليلٌ نقليٌّ، وهو كتابٌ يَدرسونَهُ، ولا عهودٌ موثَّقةٌ بالأيمان؛ فليسَ لهُم من يوافقُهُم منَ العُقلاء على هذا القولِ حتّى يُقلِّدوهم، وإنْ كان التَّقليدُ لا يُفلحُ مَن تشبَّثَ بذيلِهِ؛ فثبتَ أنَّ ما زَعَموا باطلٌ مِن كلِّ الوُجوه"[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿شُرَكَآءُ﴾: (شرك) أصلانِ، أحدُهما: يدُلُّ على مُقارنةٍ وخِلافِ انفرادٍ، والآخرُ: يدلُّ على امتدادٍ واستقامةٍ[2]، وشَرِكَتُهُ في الأمر أشرَكُه (من بابِ تعِبَ) شِركًا وشِركةً؛ إذا صِرتَ له شريكًا، وجمعُ الشَّريك شُرَكاءُ وأشراك[3]، فهو تقارنُ فَردَينِ أو أفرادٍ في عمَلٍ أوْ أمرٍ، بحيثُ يكونُ لكلِّ واحدٍ منهُم نصيبٌ فيهِ أوْ تأثيرٌ، والمُرادُ بهِ في الآية: المُعينُ والنّاصِرُ.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

فُقدانُ الشَّريك المُساعِد عندَ الإنفاذِ للحُكم البائد

أي: بلْ ألَهُم أُناسٌ يُشاركونَهُم في هذا القولِ، ويوافقونَهُم عليه،

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 30/ 104.
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (شرك).
(3) الفيوميّ، المصباح المنير: (شرك).

ويَذهبونَ مَذهبهُم فيه؟ فليأتوا بشُركائِهم؛ إنْ كانوا صادقين في دَعْواهُم، يعني: أنَّ أحدًا لا يُسلِّم لهم هذا، ولا يساعدُهم عليهِ، كما أنَّهم لا كتابَ لهم يَنطق به، ولا عهدَ لهم به عندَ اللّه، ولا زعيمَ لهم يقومُ بهِ، ويتصدَّى لإنفاذه[1]، فقد "نبَّهَ ﷺ في هذه الآيات على نفي جميعِ ما يُمكِنُ أنْ يَتشبَّثوا به لدَعوتِهم، مِن عقلٍ أوْ نقلٍ أوْ وعدٍ أوْ مَحضِ تقليدٍ على التَّرتيب؛ تنبيهًا على مراتبِ النَّظر، ودَفعًا لما لا سَندَ لهُ"[2].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

دلالةُ (أمْ) والغَرَضُ مِنها:

إحصاءُ صوَرِ الإبطالِ بيانٌ لشِدَّةِ الاختلال

عبَّرَ النَّظمُ الكريم مُجدَّدًا بلفظ ﴿أَمْ﴾، المُنقطِعةِ في قولِهِ تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَآءُ﴾؛ للدَّلالة على الإضرابِ الانتقاليِّ عمّا قبلَهُ دونَ الإبطاليِّ لهُ، فهي بمَعنى (بَلْ) متضمِّنةً معنى الهَمزة الَّتي للإنكارِ والنَّفي؛ لاستكمالِ صوَرِ الحِجاج بإبطالِ مُستنَدٍ آخرَ لهم على سبيلِ الفَرْض والتَّصوُّر، ولذا قالَ ابنُ عطيَّة: "وقَّفَهُم على أمرِ الشُّركاء عسَى أنْ يَظنّوا أنَّهم يَنفعونَهُم في شيءٍ مِن هذا"[3]، والمانعُ للدَّعوى والحُكم الصّادرِ منهم قد يعمدُ إلى سَبْرِ مُستنداتِ ذلك الحُكم وتلك الدَّعوى، ويبدأُ ببيانِ المطالبةِ بتلك المُستندات من خلالِ السُّؤال عنها سؤالَ المُفترِضِ صحَّتَها، ولمّا يُمتنعُ الجوابُ من المُحاجَج؛ يثبتُ تَهاوي تلك الدَّعوى بالكليَّة، ولذا قال ابنُ عاشور: "﴿أَمْ﴾ إضْرابٌ انتقاليٌّ ثالثٌ إلَى إبْطالِ مُسْتَنَدٍ آخَرَ مَفْروضٍ لَهُمْ في سَنَدِ قَوْلِهِمْ: (إنّا نُعْطَى مِثْلَ ما يُعْطَى المُسْلِمونَ أوْ خَيْرًا مِمّا يُعْطَوْنَهُ)، وهوَ أن يُفْرَضَ أنَّ أصْنامَهُمْ تَنْصُرُهُمْ، وتَجْعَلُ لَهُمْ حَظًّا مِن جَزاءِ الخَيْرِ في الآخِرَةِ"[4]، والمعنى الإنكاريُّ في هذا دالٌّ على

(1) مجمع البحوث، التّفسير الوسيط: 10/ 1539.
(2) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 15/ 594، والهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 30/ 104.
(3) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 5/ 352.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 96.

نَفْيِ الشَّيء بإيجابِهِ؛ إذ ليسَ لهم شُركاءُ أصلًا، فكيفَ يأتونَ بهم؟ قال القونويُّ: "لكن ليسَ لهم شُركاءُ في هذا القَول حتَّى يقلِّدوهم؛ فلا تقليدَ أيْضًا، بل هوَ كذبٌ محْضٌ يَخترعونَهُ مِن تِلقاءِ أنفُسِهم"(1)، قال الدَّرويش: "هذا هو التَّقريعُ السّابعُ"(2).

دلالةُ الجارِّ والمَجرورِ ﴿لَهُمْ﴾، وتقدُّمِه:

التَّعزُّزُ بالشُّركاء شأنُ الضُّعفاء

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بالجارِّ والمجرورِ مُقدَّمًا في قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَآءُ﴾؛ للدَّلالة بـ(اللّام) إمّا على الاختصاص أوْ على الغَرَضِ والعِلّيَّة؛ وقدَّمَ شبهَ الجملةِ المتعلِّقة بالخبرِ المَحذوف وجوبًا من مادَّة الاستقرار؛ للدَّلالة على ثُبوتِ الشُّركاء لهم دونَ مَن سواهم، والمعنى: "بَلْ أَثْبَتَتْ لَهُمْ - أي: لأجْلِهم ونَفعِهم - شركاءَ"(3)، وهذا الاختصاصُ والانحصارُ دفعَهُم إلى النُّطق بذلك الحُكم العجيبِ، وجَرَّأهُم على الادِّعاء الغريب؛ إذ لا يقدُمُ على مثلِ ذلك إلّا إنْ كانَ الشُّركاءُ مُختصّينَ به يَنصرونَهُ، أو مُنحصرينَ به يَدفعونَهُ لمثلِ هذا الحُكم الشَّنيع، فيَستنصِرُ بهم مُعتقدًا نفعَهُم وقُدرتَهم على نَصرِهم، ولذا قالَ ابنُ عاشور: "واللّامُ في ﴿لَهُمْ﴾ لامُ الأجْلِ، أي: لِأجْلِهِمْ، بِتَقْديرِ مُضافٍ، أي: لِأجْلِ نَصْرِهِمْ"(4).

دلالةُ الالتفاتِ في ﴿لَهُمْ﴾:

الانتقالُ في الخطاب للتَّعريض بضعفِ العقلِ والصَّواب

عبَّر النَّظم الكريم بضمير الغيبة في ﴿لَهُمْ﴾، من قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَآءُ﴾ دون ضمير المخاطَب (لكم)؛ مُلتفتًا عنهم بذلك إلى توجيه الكلام للنَّبيِّ ﷺ الذي سألهم عن الزَّعيم، ولذا قال ابن عاشور: "وَقَد نُقِلَ أُسلوبُ الكَلامِ مِنَ الخِطابِ إلى الغَيْبَةِ؛ لِمُناسَبَةِ وُقوعِهِ بَعدَ ﴿سَلْهُمْ أَيُّهُم بِذَٰلِكَ زَعِيمٌ﴾؛ لِأنَّ أخَصَّ النّاسِ بِمَعْرِفَةِ

(1) القونويّ وابن التّمجيد، حاشية على تفسير البيضاوي: 19/ 244.
(2) درويش، إعراب القرآن وبيانه: 10/ 180.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 96.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 96.

أَحَقيَّةِ هذا الإبْطالِ هوَ النَّبيُّ ﷺ، وذَلِكَ يَستَتْبِعُ تَوْجيهَ هذا الإبْطالِ إلَيْهِم بِطَريقَةِ التَّعْريضِ"[1].

تحديدُ المُرادِ بـ (الشُّرَكاءِ):

سَلْبُ الشُّركاء تفنيدٌ للادِّعاء

اختلفَ المفسِّرون في المُراد بـ(الشُّركاء)، في قولِهِ تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَآءُ﴾ على قولين؛ الأوَّل: الشُّركاءُ في الألوهيَّة، وهو المتبادرُ من إطلاقِ لفظ (الشَّريك) عندَ الحديثِ معَ المُخاطَبينَ المشركينَ، وهو رأيُ ابنِ عطيَّة والحنبليِّ[2]، واقتصرَ عليه ابنُ عاشورٍ بقوله: "أي: شُرَكاءَ لَنا في الإلَهيَّةِ في زَعْمِهم، فَحُذِفَ مُتَعَلَّقُ شُرَكاءُ؛ لِشُهْرَتِهِ عِنْدَهُم، فَصارَ ﴿شُرَكَآءُ﴾ بِمنْزِلَةِ اللَّقَبِ، أي: أمْ آلِهَتُهُمْ لَهُمْ؛ فَلْيَأتوا بِهِمْ؛ لِيَنْفَعوهُم يَوْمَ القيامَةِ"[3].

والثّاني: الشُّركاءُ مِن النّاس المُؤازرينَ الموافقينَ لهم بالعبادةِ والحُكم بالجزاءِ الأوفَرِ يومَ القيامة، وهو ما اعتمدَهُ الزَّمخشريُّ، واقتصَرَ عليهِ أبو السُّعود[4]، أي: بلْ ألَهُم ناسٌ يُشاركونَهُم في هذا الرَّأي والقولِ الفاسِد، ويذهبونَ مذهبَهم، وهو التَّسويةُ بينَ المسلمينَ والمُجرمينَ في الآخِرة[5]، وضعَّفه ابنُ عرفةَ بقوله: "والظّاهرُ الأوَّلُ؛ إذ ليس ثَمَّ كُفّارٌ ولا لهُم نظائرُ في شِركِهم، وأيضًا فيَعكِسونَ هُم، ويَقلِبونَ النُّكتةَ، فيقولونَ: (هلْ لكُم أنتم مَن يوافقُكُم في توحيدِكم وعِبادتِكم؟)"[6]، وكِلا التَّضعيفينِ لا يَصلُحان وجهًا مقبولًا كما لا يخفى، فقد كانَ لهم نظائرُ من المشركين، وقد يوافقونَهم الرَّأيَ نفسَه، على أنَّ ذلك كلَّه على سبيل الفَرْضِ، من بابِ استكمالِ صوَرِ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 96.
(2) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 5/ 352، والحنبليّ، فتح الرّحمن: 7/ 134.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 96.
(4) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 9/ 18.
(5) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 30/ 103.
(6) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 4/ 275.

الرَّدِّ، وأمّا أنَّهم يعكسونَ السُّؤال؛ فغيرُ وارد؛ لأنَّ الَّذي يَدَّعي ذلك الحُكمَ يخرجُ عن سنَنِ العقل بالتَّسويةِ بينَ الطّائع للّه والمجرِم، وليسَ له دليلٌ نقليٌّ بخلافِ المُسلمين.

وذهبَ الرّازيُّ إلى تجويزِ الوجهينِ معًا بنقلِهما، وهو المتبادرُ من التَّنكيرِ في سياقِ النَّفي الصّادقِ بكلِّ ناصرٍ ومُعين وموافقٍ لهم في الحُكم فَرَضًا وتقديرًا، سواءٌ كان من الآلهةِ الباطِلة أو منَ النّاس[1]، وهذا هو الأوْلى بالصَّواب؛ إذِ المُرادُ نفيُ كلِّ شريكٍ بالمَعنى اللُّغويِّ والمعنى اللَّقبيِّ.

دلالةُ التَّنكيرِ في ﴿شُرَكَآءُ﴾:

النَّكرةُ في سياقِ الاستفهامِ الإنكاريِّ تفيدُ عمومَ السَّلبِ الكلّيِّ

نكَّرَ النَّظمُ الكريم لفظَ ﴿شُرَكَآءُ﴾، في قولِهِ تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَآءُ﴾؛ للدَّلالة على انتفاءِ أيِّ شريكٍ لهم من الأصنامِ والآلهةِ المَزعومة تنفعُهُم، وتنصُرُهم في قولِهم، أو أيِّ شريكٍ من النّاسِ يوافقهم في حُكمِهم واعتقادِهم، قال ابنُ عاشور: "وَتَنْكيرُ ﴿شُرَكَآءُ﴾ في حَيِّزِ الاستِفْهامِ المُسْتَعْمَلِ في الإنْكارِ يُفيدُ انتفاءَ أن يكونَ أحَدٌ مِنَ الشُّرَكاءِ - أي: الأصْنامِ - لَهُمْ - أي: لِنَفْعِهِمْ - فيَعُمُّ أصْنامَ جَميعِ قَبائِلِ العَرَبِ المُشْتَرَكِ في عِبادَتِها بَينَ القَبائِلِ والمخصوصةِ ببَعْضِ القَبائِلِ"[2].

دلالةُ (الفاءِ) في ﴿فَلْيَأْتُواْ﴾:

تنزيلُ المَعدومِ منزلةَ الموجودِ ردٌّ على كلِّ ذي وهْمٍ مَحدود

عبَّر النَّظمُ الكريم بـ(الفاءِ) في قولِه تعالى: ﴿فَلْيَأْتُواْ بِشُرَكَآئِهِمْ﴾؛ إمّا للدَّلالة على التَّفريعِ عن المنفيِّ، وهو وجودُ شريكٍ لهم يَنفعُهم، أوْ ينصُرُهم في دَعواهم، لكنْ على فَرَضِ وجودِهِ يتفرَّعُ طلبُ الإتيانِ منه؛ تنزيلًا للمعدومِ منزلةَ الموجودِ؛ استكمالًا للرَّدِّ، وبيانًا لسوءِ النَّظرِ والحُكمِ الصّادرِ منهُم، فيكونُ العجزُ عن الإتيانِ به

(1) البغويّ، معالم التّنزيل: 5/ 139، والفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 30/ 612.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 96.

لكونِهِ مَعدومًا؛ دليلًا على انتفاءِ أيِّ شريكٍ لهُم في ذلك النَّفع أوْ ذلك الحُكْم، وإمّا لأنَّها الفصيحةُ التي أفصَحَتْ عن شرطٍ مُقدَّرٍ، والتَّقديرُ: إنْ كان ذلك كذلك؛ فلْيأتوا[1].

دلالةُ (اللّامِ) في ﴿فَلْيَأْتُواْ﴾:

الأمـرُ المَجـازيُّ والحقيقيُّ نافٍ للإتيانِ بالشُّريكِ

عبَّر النَّظمُ الكريم بـ(اللّام) في قوله تعالى: ﴿فَلْيَأْتُواْ بِشُرَكَآئِهِمْ﴾؛ للدَّلالة على الأمر، وهو إمّا أمرٌ حقيقيٌّ؛ بناءً على أنَّ (الفاء) للتَّفريعِ عن المنفيِّ، وهو وجودُ شريكٍ؛ ليؤدّيَ عدمُ القدرةِ على الإتيانِ به في الواقعِ على انتفاءِ ذلك الشَّريك نفيًا بالاستلزامِ الواقعيِّ، كما انتفى بدلالةِ الاستفهام، وإمّا أمرٌ مجازيٌّ للتَّعجيزِ؛ بناءً على أنَّ (الفاء) مُتفرِّعةٌ عن النَّفي، وهو عدمُ وجودِ الشَّريك، فتكونُ المطالبةُ بالإتيانِ به تعجيزًا، قال ابنُ عاشور: "والتَّفْريعُ في قولِه: ﴿فَلْيَأْتُواْ بِشُرَكَآئِهِمْ﴾ تَفريعٌ على نَفْيِ أنْ تَنْفَعَهُمْ آلِهَتُهُمْ، فَتَعَيَّنَ أنَّ أمْرَ ﴿فَلْيَأْتُواْ﴾ أمْرُ تَعْجيزٍ[2].

دلالةُ الفعلِ المُضارعِ (يَأتوا):

العَجْزُ عنِ الإتيانِ مُثبِتٌ للبُطلان

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بالفعلِ المُضارع (يأتوا)، في قولِه تعالى: ﴿فَلْيَأْتُواْ بِشُرَكَآئِهِمْ﴾؛ للدَّلالة على الإتيانِ بالشَّريك بكلِّ يُسرٍ وسُهولة؛ تهكُّمًا بهم وسخريةً بتصوُّراتهم، فعلى فَرَضِ وجودِ شريكٍ يُطلبُ منهم إحضارُهُ بكلِّ يُسرٍ؛ لأنَّ امتناعَهُ عن الإتيانِ دليلُ عَجزِهِ عن النُّصرة والنَّفع والموافقة، ولذا عبَّرَ النَّظمُ بلفظ الإتيانِ دونَ المَجيء، واختارَ صيغةَ المضارعِ المقترنةَ بـ(لام الأمر)؛ للدَّلالة على الأمرِ بتجدُّدِ الإتيانِ به، وذلك التَّجدُّدُ دليلٌ على العجزِ عن الإحضارِ له والإتيانِ بهِ، والغَرضُ منَ الإتيانِ بالشُّركاء أنْ "يُثبِتوا كونَهُم شُركاءَ

(1) درويش، إعراب القرآن وبيانه: 10/ 180.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 96.

اللّه تعالى، مُماثِلًا له في العِلْم والقُدرة والإرادةِ والتَّكوينِ"[1]، وأنّى لهُم ذلك الإثباتُ.

دلالةُ (الباءِ) في ﴿بِشُرَكَآئِهِمْ﴾ والغرضُ منها:

الاستخفافُ في المُصاحَبة تهشيمٌ للدَّعوى الفادِحة

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بحرفِ الجرِّ (الباء)، في قولِه تعالى: ﴿فَلْيَأْتُواْ بِشُرَكَآئِهِمْ﴾؛ للدَّلالة على التَّعديَةِ والمُصاحَبة؛ إذِ الفعلُ (أتى) فعلٌ لازمٌ يتحوَّلُ بـ(الباء) إلى معنى (الجَعل والتَّصيير)، فتكونُ الباءُ مُعدّيةً له، والتَّقديرُ: فليُصيّروا الشُّركاءَ آتينَ لنُصرتِهم ونفعِهم، كما تُفيدُ (الباءُ) دلالةَ المُصاحبةِ بين الشُّركاءِ والمُشركينَ بهم، وهي مصاحَبَةٌ وهميَّةٌ استخفافيَّةٌ؛ لعدمِ وجودِ شريكٍ مُؤازِرٍ لهم في ذلك الحُكم.

دلالةُ الإضافةِ في (شُركائِهم):

الإضافةُ الإبطاليَّة لدَعوى تعدُّدِ الأُلوهيَّة

أضافَ النَّظمُ الكريمُ لفظَ (الشُّرَكاء)، في قولِه تعالى: ﴿فَلْيَأْتُواْ بِشُرَكَآئِهِمْ﴾؛ للدَّلالة على التَّعيين والتَّخصيص، إذ يكتسبُ المضافُ من المضافِ إليه المعرفةَ تَعيينًا، لكنَّ الغرضَ البلاغيَّ من الإضافةِ المُخصِّصة "إبطالُ صِفَةِ الشِّرْكَةِ في الإلَهيَّةِ عَنهُم، أي: لَيْسوا شُرَكاءَ في الإلَهيَّةِ إلّا عِنْدَ هَؤُلاءِ؛ فَإنَّ الإلَهيَّةَ الحَقَّ لا تَكونُ نِسْبيَّةً بِالنِّسْبَةِ إلى فَريقٍ أوْ قَبيلَةٍ، ومِثْلُ هذا الإطْلاقِ كَثيرٌ في القُرْآنِ، ومِنهُ قَوْلُهُ: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ شُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا تُنظِرُونِ ﴿١٩٥﴾﴾ [الأعراف: 195][2]، في حين علَّل الواحديُّ وكذا الرّازيُّ الإضافةَ قريبًا من ذلك لكنْ بالاعتمادِ على دلالةِ التَّعديةِ السّابقة، الَّتي هي الجَعْلُ والتَّصييرُ، فقال: "وإنَّما أضافَها لهُم؛ لأنَّهُم جَعَلوها شُرَكاءَ للّه، وهذا كَقَوْلِه: ﴿هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَفْعَلُ مِن ذَٰلِكُم مِّن شَيْءٍ﴾ [الرّوم: 40][3]، فلمّا صيَّروهُم شُركاءَ - وهُم ليسوا كذلك في الواقعِ - نُسِبوا إليهم.

(1) المظهريّ، تفسير المظهريّ: 10/ 39.

(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 96.

(3) الواحديّ، التّفسير البسيط: 22/ 111، والفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 30/ 612.

دلالةُ وضعِ الظّاهر مَوضِعَ المُضمَر:

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بلفظِ (الشُّركاء) ظاهِرًا في قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَآءُ فَلْيَأْتُواْ بِشُرَكَآئِهِمْ﴾، ولم يقل: (فليأتوا بهم)؛ للدَّلالة على التَّنصيص على وصفِ الشِّركة وتأكيدِها معَ أنَّها عاجزةٌ عن دفعِ ضُرٍّ أوْ نيلِ نَصْرٍ أوْ نفعٍ مِنها، أو لأنَّ الشُّركاءَ في سياقِ الاستفهامِ أعمُّ من الشُّركاءِ في سياقِ الإتيان؛ فيكونُ السُّؤال عن مُطلَقِ الشُّركاء، والإتيانُ بالشُّركاءِ الَّذين لهُم بهِم خصوصيَّةٌ، وفيهِ تنبيهٌ لهم إلى ضحالةِ أفهامِهِم الَّتي تركتِ الخالقَ الحقيقيَّ، وتوجَّهتْ إلى الشُّركاءِ الجَعليّينَ آلهةً من دونِ اللّه معَ أنَّها يُؤتَى بها، وهو عجزٌ ظاهِرٌ.

مِن ضَلالِ العُقول القولُ بالشُّركاءِ بلا دليلٍ مَقبول

تحديدُ متعلَّقِ الإتيانِ الزَّمنيِّ:

يحتملُ النَّظمُ الكريمُ من قولِهِ تعالى: ﴿فَلْيَأْتُواْ بِشُرَكَآئِهِمْ إِن كَانُواْ صَٰدِقِينَ ۝٤١ يَوْمَ يُكْشَفُ﴾ أنْ يكونَ الظَّرفُ ﴿يَوْمَ﴾ متعلِّقًا بالإتيان بالشُّركاء، فيكونَ الإتيانُ بالشُّركاء المُساعدينَ والموافقينَ يومَ القيامة، ويحتملُ أن يكونَ ظرفُ الإتيانِ محذوفًا، تقديرُهُ: (في أيّام الدُّنيا)، وعلى كِلا الاحتمالينِ هُم عاجزونَ عن الإتيانِ بالشُّركاءِ، وعجزُهُم في الدُّنيا أوضحُ لإقامةِ الحُجَّة عليهم، قال ابنُ عطيَّة: "قيل: هو استدعاءٌ وتوقيفٌ في الدُّنيا، أي: ليُحضِروهُم حتّى يُرى هل هُم بحالِ مَن يضُرُّ، وينفَعُ أم لا؟ وقيل: هو استدعاءٌ وتوقيفٌ على أنْ يَأتوا بهم يومَ القيامة"[1].

العجزُ الكلّيُّ عن الإتيانِ بالشُّركاءِ أمرٌ جليٌّ

دلالةُ ﴿إِن﴾ والغرضُ مِنها:

عبَّرَ النَّظمُ الكريمُ بلفظِ ﴿إِن﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿إِن كَانُواْ صَٰدِقِينَ﴾؛ للدَّلالة على الشَّرط، فيكونُ مِن تعليقِ حُصولِ الجَواب على حُصولِ شَرْطِه؛ فيتعلَّقُ الإتيانُ بالشُّركاء؛ ليَنصُروهُم، ويوافقوهُم على دَعواهُم بصدقِهِم في ذلك، ولكنَّ كَذِبَهم مقطوعٌ به، فالشَّكُّ

الشَّكُّ في الخِطاب منظورٌ فيهِ لحالِ أهلِ الشِّغاب

(1) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 5/ 352.

الَّذي تدلُّ عليه ﴿إِن﴾ الشَّرطيَّة منظورٌ فيه لاعتقادِ المُخاطَب، ولذا قال ابنُ عاشور: "وبُطلانُ هذه الدَّعوى بدهيٌّ ومقطوعُ الانتفاء، والتَّعْبيرُ بكلمةِ الشَّكِّ؛ بناءً عَلَى اعتقادِ المُخاطَبِ"[1]، وجوابُ الشَّرطِ محذوفٌ، دلَّ عليه ما قبلَهُ.

دلالةُ الفعلِ النّاقصِ (كانَ):

المُـنـاقَـشـةُ والخِصام بالنَّظرِ لما لهُم من أفهام

عبَّر النَّظمُ الكريم بالفعلِ النّاقصِ (كانَ) ماضيًا، في قولِهِ تعالى: ﴿إِن كَانُواْ صَٰدِقِينَ﴾ دونَ القولِ: (إنْ صَدَقوا)؛ للدَّلالة على التَّمكُّنِ والثُّبوتِ في جانبِ الصِّدق، حتّى إنَّ الصِّدق متحقِّقٌ فيهم، ومُتَّصفونَ به بكلِّ ثَباتٍ واستقرارٍ على سبيلِ القَطْع بالحُصول؛ لأنَّ فعلَ الوُجود يُعطي ثبوتَ الحُكم للمحكومِ عليه بصورةٍ مُتمكِّنة وثابتةٍ، وذلك أسلوبٌ قرآنيٌّ فريدٌ في مناقشةِ الخُصوم بالمُجاراةِ لعقولِهم وأفهامِهم.

سرُّ التَّعبير بـ ﴿صَٰدِقِينَ﴾ صيغةً:

انتفاءُ الصِّدق بعدَمِ القُدرةِ على الإتيانِ بالشَّريكِ المُحِقِّ

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بلفظِ ﴿صَٰدِقِينَ﴾، في قولِهِ تعالى: ﴿إِن كَانُواْ صَٰدِقِينَ﴾؛ للدَّلالةِ على رُسوخِ صفةِ الصِّدق في دَعواهُم لهُ على سبيلِ الثُّبوتِ والدَّوام؛ إذِ اسمُ الفاعلِ الدّالِّ على الذّاتِ المُتَّصفةِ بالحدثِ على سبيلِ الصُّدورِ والاتِّصافِ في السّياق يَنصَرِفُ هنا إلى دلالةِ الثُّبوت، ولذا قالَ الشَّربينيُّ: "أي: عَريقينَ في هذا الوَصْفِ، كما يدَّعونَهُ"[2]، لكنَّ هذا الثُّبوتَ والتَّمكُّنَ في جانبِ الصِّدق يُخالفُهُ الواقعُ؛ لعدمِ القُدرة على الإتيانِ بالشُّركاء، فكانَ تعليقُ صدقِهم الرّاسِخِ على جوابِ الشَّرط، وهو مُمتنِعٌ، فيُفيدُ امتناعَ صدقِهم وانتفاءَهُ.

سرُّ حذفِ مُتعلَّقِ ﴿صَٰدِقِينَ﴾:

حذفَ النَّظمُ الكريمُ مُتعلَّقَ ﴿صَٰدِقِينَ﴾، في قولِهِ تعالى: ﴿إِن كَانُواْ

(1) القونويّ وابن التّمجيد، حاشية على تفسير البيضاوي: 19/ 244.
(2) الشّربينيّ، السّراج المنير: 4/ 362.

صَٰدِقِينَ﴾، والتَّقديرُ: إمّا في أنَّها شُرَكاءُ للّه[1]، وذلك لدلالةِ الكلامِ عليهِ؛ إذ يلزمُ مِنَ الاستفهامِ الإنكاريِّ عن جَعْلِهم شُركاءَ لهم من دونِ اللّه يَنصرونَهُم، وإضافةِ الشُّركاءِ إليهم أنَّهم يدَّعونَ الشُّركاءَ لأنفُسِهم، فأرادَ أنْ يُكذِّبَهم في تلك الدَّعوى، وذلك الادِّعاء، وإمّا في دَعواهُم بأنَّ لهُم ما للمُسلمينَ من الجزاء[2]، وجمعَ الإيجيُّ بينَ التَّقديرينِ في قولِهِ: "يعني: أنَّ هذا الدَّعوى مُهمَلٌ لا يُشارِكُهُم أحدٌ، أوْ معناه: أم لهُم آلهة غيرُ اللّهِ تُصحِّحُ لهم ما يدَّعونَ، وتُثبتُ، فليأتوا بها حتّى تُصحِّحَ"[3].

اتِّخاذُ الشُّركاءِ يُفيدُ دلالةَ الادِّعاء

بلاغةُ تَوالي الاستفهاماتِ الإنكاريَّة:

تعاقبت الاستفهاماتُ الإنكاريَّة، وتوالت التَّوبيخات التَّقريعيَّة، من قوله تعالى: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ إلى قوله: ﴿إِن كَانُوا۟ صَٰدِقِينَ﴾، فقد: "وردتْ في هذه الآيات سبعةُ استفهاماتٍ، وخرجَتْ عن معناها الأصليِّ إلى الإنكارِ والتَّوبيخِ والتَّقريعِ على ما أرجَفوا بهِ مِن زَعْمِهم أنَّ اللّه تعالى فضَّلنا عليكُم في الدُّنيا، فلا بدَّ مِن أنْ يُفضِّلَنا عليكم في الآخرة، أوْ على الأقلِّ إنْ لم يحصُلِ التَّفضيل؛ فلا أقلَّ من المُساواة، ففنَّدَ اللّهُ مَزاعِمَهُم مُقرِّعًا وموبِّخًا، وجاءتْ متعاقبةً، أوَّلُها: ﴿أَفَنَجْعَلُ﴾، والثّاني: ﴿مَا لَكُمْ﴾، والثّالث: ﴿كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾، والرّابعُ: ﴿أَمْ لَكُمْ كِتَٰبٌ﴾، والخامسُ: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَٰنٌ﴾، والسّادس: ﴿أَيُّهُم بِذَٰلِكَ زَعِيمٌ﴾، والسّابع: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَآءُ﴾، وقد انتظمَتْ في سِلْكٍ منَ الفصاحةِ والبيان يَعنو لهُ كلُّ بَيان"[4].

الحِجاجُ الاستفهاميُّ تزييفٌ للمُتوَهَّم مِن الدَّعاوي

عدمُ الإبطالِ للقياسِ المُعتبَرِ عندَهُم:

عبَّرَ النَّظمُ القرآنيُّ في الانتقالاتِ الإبطاليَّةِ السّابقة عنِ انتفاءِ

الاكتفاءُ بالدَّليلِ العقليِّ عن ردِّ القياسِ البالي

(1) الواحديّ، التّفسير البسيط: 22/ 111.
(2) مجمع البحوث، التّفسير الوسيط: 10/ 1539.
(3) الإيجي، جامع البيان: 4/ 357.
(4) درويش، إعراب القرآن وبيانه: 10/ 181 - 182.

الدَّليلِ العقليِّ والنَّقليِّ والتَّقليديِّ، لكنَّه لم يَتعرَّضْ لإبطالِ قياسِهم البالي حالَ الآخرةِ، وما هُم فيه من سَعَةٍ على حالِ الدُّنيا، الَّتي أصابوا فيها الأموالَ والبَنين، ومِن ثَمَّ نبَّهَ القونويُّ إلى سرِّ ذلك بقوله: "ولم يَتعرَّضْ لإبطالِ قياسِهم حالَ الآخرَة على حالِ الدُّنْيا، مع أنَّه مُتمسَّكُهُم - قالَ قائلُهم في قولِهِ تَعالَى: ﴿وَلَئِن رُّجِعْتُ إِلَىٰ رَبِّيٓ إِنَّ لِي عِندَهُۥ لَلْحُسْنَىٰ﴾ [فصلت: 50]، وذلك لاعتقادِهم أنَّ ما أصابَهُ من نِعَمِ الدُّنْيا، فلِاستحقاقِهِ لا ينفكُّ عنهُ - لأنَّه داخلٌ في الدَّليل العقليِّ، وقد أُشير إلَى ردِّهِ في قوله تَعالَى: ﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [العنكبوت: 62]"[1]، ووجهُ دخولِه في البُرهانِ العقليِّ، وهو عدمُ التَّسويةِ يومَ القيامةِ بينَ المُسلمينَ الطّائعينَ والمُجرمينَ العاصينَ، ومُقتضاهُ: الانفكاكُ عنهُ وعدمُ الاستحقاقِ؛ إذِ التَّسويةُ خِلافُ مُقتضَى العقلِ والنَّقلِ، و"حاصِلُ هَذهِ الانتقالاتِ، وهيَ: ﴿أَمْ لَكُمْ كِتَٰبٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ﴾، و﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَٰنٌ عَلَيْنَا﴾، و﴿سَلْهُمْ أَيُّهُم بِذَٰلِكَ زَعِيمٌ﴾، و﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَآءُ﴾، أنَّ حُكْمَكُم هذا لا يَخْلو مِن أنْ يَكونَ سَنَدُهُ كِتابًا سَماويًّا نَزَلَ مِن لَدُنّا، وإمّا أنْ يَكونَ سَنَدُهُ عَهْدًا مِنّا، بِأنّا نُعْطيكُمْ ما تَقْتَرِحونَ، وإمّا أنْ يَكونَ لَكُمْ كَفيلٌ عَلَيْنا، وإمّا أنْ يَكونَ تَعْويلًا عَلَى نَصْرِ شُرَكائِكُمْ"[2]، وكلُّها مُنتفيةٌ ومُنكَرةٌ.

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

الشَّريك والظَّهير:

الشَّريكُ مُصاحِبٌ له نصيبٌ، والظَّهيرُ مُعاوِنٌ بلا رَصيد

الظَّهير: البعيرُ القويُّ، والظَّهيرُ: المُعينُ، كأنَّه أسندَ ظهرَهُ إلى ظَهرك[3]، وإذا استُعمِلَ متعدّيًا بلا حرفٍ يدلُّ على الموافقةِ والمُعاونةِ في الظُّهورِ، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ ٱلَّذِينَ ظَٰهَرُوهُم مِّنْ أَهْلِ

(1) القونويّ وابن التّمجيد، حاشية على تفسير البيضاوي: 19/ 244 - 245.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 93.
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (ظهر).

ٱلۡكِتَٰبِ مِن صَيَاصِيهِمۡ﴾ [الأحزاب: 26]، أي: ظاهَروا الأحزابَ من الكفّار، وهم بَنو قُريظة[1]، فالمُظاهَرَةُ: التَّعاوُنُ، يُقالُ: ظاهَرَهُ، أي: أيَّدَهُ، وأعانَهُ[2].

وأمّا الشِّركُ؛ فيتحقَّقُ باشتراكٍ مُستقيم في العمَل، وهذا أشدُّ تأثيرًا مِن كونِهِ ظهيرًا، فالظَّهيريَّةُ مَرجِعُها إلى المُعاونة، وهي في المَرتبةِ اللّاحقة[3]، ومِن ثمَّ فرَّقَ النَّظمُ الكريمُ بينَهُما في قولِه: ﴿وَمَا لَهُمۡ فِيهِمَا مِن شِرۡكٖ وَمَا لَهُۥ مِنۡهُم مِّن ظَهِيرٖ ٢٢﴾ [سبأ: 22]، فالشَّريكُ يستمدُّ قوَّتَهُ من نصيبِهِ فيما يشتركُ به، وأمّا الظَّهيرُ؛ فليس له رصيدٌ بل يَأتي مُعينًا ومُؤيِّدًا، ولذا عبَّر النَّظمُ الكريمُ بـ(الشُّركاءِ) في قولِه: ﴿أَمۡ لَهُمۡ شُرَكَٰٓؤُاْ فَلۡيَأۡتُواْ بِشُرَكَآئِهِمۡ﴾؛ للدَّلالةِ على المُصاحبِ القويِّ الَّذي يَستطيعُ تقديمَ النُّصرةِ بما لهُ مِن حُقوقٍ في الأُلوهيَّة، أوِ الموافقِ من النّاسِ في الرَّأي حتَّى يتحقَّقَ به الحُكمُ المَزعومُ.

(1) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 7/ 226.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 28/ 357.
(3) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 6/ 47.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثالث والستون،
سورة المُلك من الآية 12 إلى سورة المَعَارج الآية 14
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثالث والستون، سورة المُلك من الآية 12 إلى سورة المَعَارج الآية 14
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 63 ، 822 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-647-00-3
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 63 : المجلد الثالث والستون، سورة المُلك من الآية 12 إلى سورة المَعَارج الآية 14.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-647-00-3
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-7111585 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"